

الشمول المالي قناة بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية.

Financial inclusion is an alternative channel for financing small and medium sized enterprises in Arab countries.

خليفة الحاج¹، بلعربي يسرى ستي²¹أستاذ محاضر (أ)، جامعة مستغانم، مخبر (LARAFIT)، (الجزائر)، hadj.khelifa@univ-mosta.dz²طالبة دكتوراه، جامعة مستغانم، مخبر (POIDEX)، (الجزائر)، yousrasetti.belaribi@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2023/03/28

تاريخ القبول: 2023/03/27

تاريخ الاستلام: 2022/11/15

المخلص:	Abstract :
تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الأهمية النسبية لتعزيز الشمول المالي، وانعكاساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، من خلال زيادة فرصها في الحصول على خدمات مالية، وقنوات تمويل بديلة، تساعد في تحقيق أهدافها المتمثلة في التنويع الاقتصادي، وتحقيق النمو، وخلق فرص العمل. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة من الدول العربية، خلصت دراستنا إلى أن تعزيز الشمول المالي يُوفر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن تخفيف القيود أمام حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، قد يؤدي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق منافع على مستوى النمو التراكمي طويل الأجل، كما خلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية. للمات مفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، البلدان العربية. تصنيفات JEL: D21، G21، G32، L26، O39.	This study aims to demonstrate the relative importance of enhancing financial inclusion and its implications for small and medium enterprises in the Arab region, by increasing their opportunities to obtain financial services and alternative financing channels that help them achieve their goals of economic diversification, achieving growth, and creating job opportunities. Using the descriptive analytical approach on a sample of Arab countries, our study concluded that promoting financial inclusion provides credit to small and medium enterprises, and easing restrictions in the way of small and medium enterprises access to finance may lead small and medium enterprises to achieve benefits at the level of long-term cumulative growth. The study also concluded that financial technology plays a crucial role in enhancing the financial position of small and medium enterprises in Arab countries. Keywords: financial inclusion, financial technology, small and medium enterprises, finance, Arab countries. JEL Classification Cods: D21, G21, G32, L26, O39.

مقدمة

مما شك أنه يوم بعد يوم يتزايد أهمية الشمول المالي لدى صناع القرار والسياسات في مختلف أنحاء العالم، حيث تُعد إمكانية الحصول على خدمات مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عنصراً أساسياً ومهماً في التحديات التي تواجه العديد من الدول في تنويع اقتصادياتها، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومادام أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُشكل حصة الأسد من مجموع المؤسسات والشركات التي تنشط في المنطقة العربية، فإن العديد من الدول العربية تُعول على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية، نظراً لدوره المحوري في توفير فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، وزيادة القيمة المضافة، وتحسين تنافسية الاقتصاديات الوطنية. لكن العقبة الأساسية التي تحول دون تحقق هذه الأهداف تتمثل في الحصول على التمويل المناسب وفي الوقت المناسب، حيث تواجه معظم تلك المؤسسات صعوبات وعوائق متعددة في الحصول على التمويل الكافي من المصارف والمؤسسات المالية، نظراً إلى ارتفاع درجة المخاطرة الائتمانية للعديد منها، وافتقارها للضمانات المطلوبة من قبل المصارف.

فمثلاً تُشير الإحصائيات المتاحة إلى أن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل المصرفي في الدول العربية لا تتجاوز نسبة (9,7%) من إجمالي الائتمان المصرفي، بحسب دراسة لصندوق النقد العربي صادرة عام 2017. وترداد الحاجة إلى التمويل في ظل تراجع النمو الاقتصادي لأي سبب كان، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة تتعرض لتحديات كبيرة في ظل الأزمات الاقتصادية والانكماش، فمثلاً شهد العديد من هذه المؤسسات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي حالات تعثر وإغلاق بسبب تراجع نمو الاقتصاد خلال السنوات (2016-2018) الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وكذلك في السنوات (2019-2020) بسبب تداعيات جائحة كورونا، على الرغم من حزم الدعم الحكومي المتواصلة، إلا أن طلبات التمويل التي تقدمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم غالباً ما يتم رفضها من قبل المصارف، وفي أحسن الأحوال يتم تدنيتهـا وربطها بحزمة معقدة من الإجراءات والضمانات، التي لا تتيح للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر. أمام هذه الأوضاع تبرز أهمية كل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة في الحصول على التمويل المناسب، وفي الوقت الأكثر ملائمة وبكف أقل بكثير من كلف القروض التي يمكن أن تحصل عليها من المصارف، بالإضافة إلى الوصول إلى المعلومات والأسواق، إذ أن شركات ومنصات التكنولوجيا المالية تقدم حزمة متنوعة من الخدمات المالية، تتضمن خدمات المدفوعات وتحويل الأموال والإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات، بالإضافة إلى خدمات التأمين، وخدمات

أخرى عديدة. فمن خلال منصات التمويل الجماعي تضع التكنولوجيا المالية المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة ذات إمكانات النمو في اتصال مباشر مع مصادر التمويل المستعدة للاستثمار فيها.

إشكالية الدراسة

مما سبق ذكره يُمكن بلورة إشكالية دراستنا في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يُساهم الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية؟

من هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية بواسطة الشمول المالي
- ما هو مستوى الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، ارتأينا إلى طرح الفرضيات التالية كإجابات مؤقتة للإشكالية:

- H1:** تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان العربية.
- H2:** سد فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يُساهم في تعزيز سبل التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل في المنطقة العربية.
- H3:** تخفيف القيود أمام حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، يُؤدي ببلدان المنطقة العربية إلى تحقيق منافع على مستوى النمو التراكمي طويل الأجل.

أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في بلوغ الغايات التالية:

- تبيان الأهمية النسبية للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية؛
- تبيان دور الشمول المالي كقناة بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية؛
- إبراز حجم المنافع الكلية من تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة البلدان العربية؛

- وصف وتحليل واقع تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية.

منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، وتأكيد أو نفي الفرضيات المصاغة، وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص واقع تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة

العربية، استناداً إلى المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على إحصائيات المؤسسات والهيئات العربية والدولية الرسمية.

الدراسات السابقة

■ دراسة (وفاء، 2021)، الموسومة بـ: "منصات التمويل الجماعي كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: المنافع والتحديات"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور منصات التمويل الجماعي كبديل تمويلي مستحدث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بالتركيز على طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقدرتها على نفاذ التمويل، تحديد آلية عمل منصات التمويل الجماعي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أنها تعاني من ضعف تنوعها ومحدودية نشاطها، وعدم استدامتها، ووجود فجوة في تمويلها، مما يشكل دافعاً قوياً لتبني منصات التمويل الجماعي التي أثبتت نجاعتها في توفير التمويل بصيغ متنوعة.

■ دراسة (أمير، 2021)، الموسومة بـ: "التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية، عرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالمياً مع الإشارة إلى نموذج الجزائر"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية منصات التمويل الجماعي كمكمل لمصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الناشئة، والأعمال الريادية باعتباره مصدر تمويلي يتناسب والإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسات الصغيرة والمهمشة من طرف البنوك التقليدية، وذلك من خلال عرض بعض التجارب الناجحة في مجال منصات التمويل الجماعي. وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الجماعي هو بمثابة الحل البديل لتمويل المؤسسات الناشئة الجزائرية، حيث يُوفر التمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة الفرصة لاختيار منتجات إقراض جديدة بسهولة ومرونة أكثر، مقارنةً بطرق التمويل التقليدية.

■ دراسة (أسماء، 2020)، الموسومة بـ: "التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة، إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بناء أساس نظري وتحليلي حول موضوع التمويل الجماعي، بصفته مصدر تمويل للشركات الناشئة، من أجل تحليل وضعية التمويل الجماعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الجماعي يُعتبر آلية تمويل مناسبة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة، فقد تبين أن منصات التمويل الجماعي الناشطة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسهمت في تمويل عدد كبير من الشركات الناشئة، ما من شأنه أن يساعد في سد الفجوة التمويلية المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الناشئة.

■ دراسة (بلانشيه، 2019)، الموسومة بـ: "الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية النسبية على الاقتصاد الكلي للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان وباكستان، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وتطرح الاعتبارات ذات الصلة بالسياسات من أجل زيادة فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الخدمات المالية. وخلصت الدراسة إلى أن سد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يجلب مكاسب كبيرة على مستوى إمكانات النمو، فضلاً على مكاسب الإنتاجية، وتوظيف العمالة من زيادة فرص الحصول على التمويل.

المحور الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا الجزء من الورقة البحثية، سنحاول استعراض جوانب المفهوم العربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها، وتعدادها في البلدان العربية، بالإضافة إلى أهمية الشمول المالي وفرص تعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومؤشراته، ودوره كقناة بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: المفهوم العربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتباين الدول العربية من حيث تبني تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لتباين المعايير المستخدمة من دولة لأخرى، حيث تعتمد الدول العربية في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير رئيسية تتمثل في: عدد العمال، رأس المال، وحجم المبيعات السنوية، وفيما يلي الجدول التالي يبين أهم التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية:

الجدول 1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية

الدولة	المعيار	فئة المشروع		
		متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	-	10 - 5	21 - 100
	المبيعات (مليون دينار)	-	أقل من 1	من 1 إلى 3
الكويت	عدد العمال	-	4 - 1	
	رأس المال (ألف دينار)	-	لا يزيد عن 250	لا يزيد عن 500
السعودية	عدد العمال	5 - 1	49 - 6	249 - 50
	المبيعات (مليون ريال)	حتى 3	من 3 إلى 40	من 40 إلى 200
الإمارات	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 2 للتجارة، أقل من 3 للخدمات	من 2 إلى 50 للتجارة، من 3 إلى 50 للخدمات	من 50 إلى 250 للتجارة والخدمات معاً.
	عدد العمال	4 - 1	9 - 5	19 - 10
فلسطين	المبيعات (ألف دولار)	حتى 20	من 20 إلى 200	من 200 إلى 500
	عدد العمال	أقل من 10	أقل من 200	
مصر	المبيعات (مليون جنيه)	أقل من 1	من 1 حتى 50	من 50 حتى 200
	عدد العمال	10 - 1	50 - 11 (حتى 100 للعقارات)	51 - 250 (حتى 400 للعقارات)
البحرين	رأس المال السنوي (دينار)	حتى 100 ألف	أكثر من 100 ألف	أكثر من مليون وحتى 5 مليون
	عدد العمال	من 1 إلى 9	49 - 10	250 - 50
الجزائر	المبيعات (مليون دج)	أقل من 40	لا يتجاوز 400	4000 - 400
	عدد العمال	أقل من 6	49 - 6	199 - 50
تونس	حجم الاستثمار	كل مؤسسة لا تتجاوز حجم استثمارها خمس عشرة مليون دينار أخذاً بالاعتبار استثمارات التوسعة.		
موريتانيا	عدد العمال	أقل من 10	10 عمال فما فوق	
	رأس المال (مليون أوقية)	-	من 50 إلى 200	
المغرب	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3	من 3 إلى 10	من 10 و 175
السودان	عدد العمال	-	من 1 إلى 10	من 10 إلى 50

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المصدر: (العربي ص.، 2017، صفحة 7)

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجمع بين الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، تتمثل في

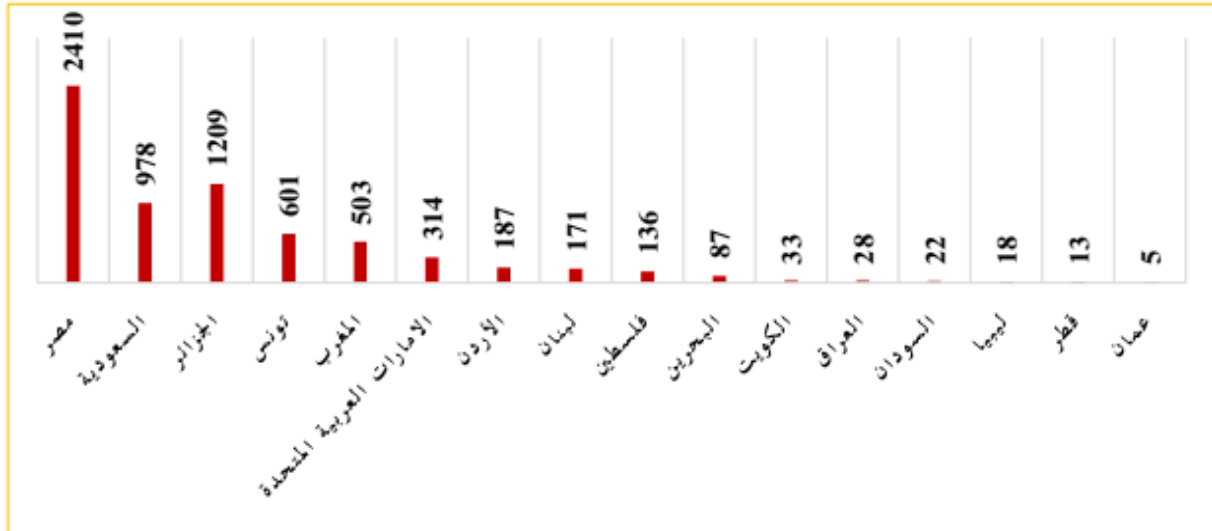
تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي كما يلي (نصيرة، 2021، صفحة 21)

- المساهمة في الحد من البطالة من خلال خلق مناصب الشغل،
- المساهمة في خلق القيمة المضافة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي؛
- المساهمة في زيادة الادخار والاستثمار؛
- المساهمة في تحقيق التقدم والإبداع التكنولوجي.

الفرع الثالث: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية

بشكل عام، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية، حيث تُقدر نسبتها من إجمالي عدد المؤسسات ما بين 90 و 99 % من إجمالي المؤسسات. والشكل البياني التالي يُبين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية خلال سنة 2020.

الشكل 1: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية خلال سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى صندوق النقد العربي

من الشكل البياني أعلاه، يتضح أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنامي في الدول العربية، لاسيما في الآونة الأخيرة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التحول البارز في اهتمام الدول العربية بهذا القطاع، وازدياد قناعتها بالدور الاقتصادي لهذه المؤسسات، حيث تُساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22 و 80 % في الدول العربية، حيث تُسجل هذه النسبة أعلى مستوياتها في الدول العربية المستوردة للنفط.

الفرع الرابع: أهمية الشمول المالي وتعزيز فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحتل الشمول المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصدارة في تحديات التنوع الاقتصادي، وزيادة النمو، وخلق فرص الشغل، حيث تُشير التجارب الدولية إلى أن هناك العديد من العوامل التي يُمكن أن تُساعد في

زيادة التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (K &, 2017, p. 11) ولذا يتفق أغلب المختصين في مجال الاقتصاد والمالية، على أن تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيكون له حتماً تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وفعالية السياسة الاقتصادية الكلية، واستقرار الأوضاع المالية الكلية.

كما تبرز أهمية التكنولوجيا المالية في تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة في الحصول على التمويل المناسب، وفي الوقت الأكثر ملائمة وبكلفت أقل بكثير من كلف القروض التي يُمكن أن تحصل عليها من المصارف، بالإضافة إلى الوصول إلى المعلومات والأسواق، إذ أن شركات ومنصات التكنولوجيا المالية تقدم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات، وتحويل الأموال والإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات، بالإضافة إلى خدمات التأمين، وخدمات أخرى عديدة. فمن خلال منصات التمويل الجماعي تضع التكنولوجيا المالية المؤسسات الصغيرة، والمتناهية الصغر والمتوسطة ذات إمكانات النمو في اتصال مباشر مع مصادر التمويل المستعدة للاستثمار فيها، حيث يعرف التمويل الجماعي *Crowd funding* بأنه أحد منتجات التكنولوجيا المالية الذي يتم من خلاله الإعلان عن حاجة مشروع معين للتمويل، ويمكن للأشخاص والمؤسسات ذات الاهتمام بهذا المشروع تقديم الدعم المالي له كقروض، أو المساهمة في رأسماله. كما تقدم التكنولوجيا المالية منتج التمويل من نظير إلى نظير (*Lending P2P*) حيث يتيح هذا المنتج للمؤسسات الراغبة في الحصول على تمويل، الحصول عليه من شركات أخرى لديها فائض في الأموال وترغب بالاستثمار في مشروعات أخرى، أو ترغب في إقراضه لمؤسسات أخرى، وبأسعار فائدة معتدلة ولآجال زمنية مرنة، ومن دون ضمانات تعجز المؤسسات الصغيرة عن توفيرها. كما يمكن أن تحصل المؤسسات على تمويل هو مزيج من منتجي التمويل الجماعي، والتمويل من نظير إلى نظير وبذات المزايا التنافسية.

الفرع الخامس: تعزيز الشمول المالي للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تبنّت العديد من الدول العربية استراتيجيات ورؤى وخطط وطنية، للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي الدول العربية النفطية يُعتبر النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية يُعول عليها لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير نفاذها إلى التمويل، عن طريق تعزيز الشمول المالي.

جدول 2: برنامج تعزيز الشمول المالي للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية

الدولة	برنامج تعزيز الشمول المالي للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الأردن	• الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي
الإمارات	• تتبنى الحكومة الإماراتية خطة قومية مستقلة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
البحرين	• إستراتيجية مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
تونس	• إستراتيجية دعم الشمول المالي للفترة (2018 - 2020).
السعودية	• رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
السودان	• يجري العمل على تطوير إستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشمول المالي.
العراق	• إستراتيجية تنمية القطاع الخاص (2014 - 2030). • الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016 - 2020).
فلسطين	• الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2019 - 2025).
قطر	• رؤية قطر 2022. • الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
الكويت	• رؤية الكويت 2022. • إستراتيجية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
لبنان	• الإستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
مصر	• جاري إصدار: الإستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة، ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.
المغرب	• مواصلة تفعيل دعم مخطط التسريع الصناع (2014-2020) • تفعيل إستراتيجية التجارة 2020. • مواصلة تنفيذ مخطط المغرب الأخضر. • مواصلة مخطط المغرب الرقمي.
موريتانيا	• إستراتيجية الشمول المالي.

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المرجع: (إسماعيل، 2019، صفحة 30)

الفرع السادس: مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرين أساسيين كما يلي: (العربي

ص.، 2017، صفحة 28)

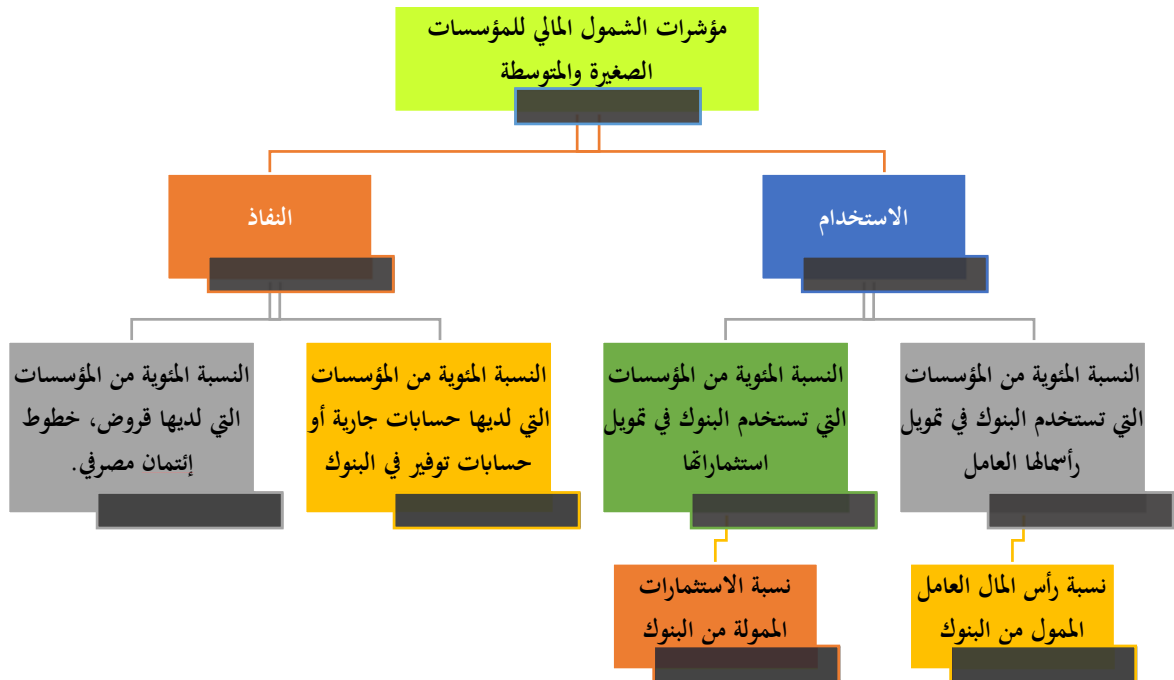
- **مؤشر الاستخدام:** هذا المؤشر ينبثق منه نسبتي هما: نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم البنوك في تمويل استثماراتها، ونسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم البنوك في تمويل رأسمالها العامل، مثل: نسبة إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤشر الاقتراض لغرض تأسيس مؤسسة صغيرة ومتوسطة، نسبة الائتمان

الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **مؤشر النفاذ:** هذا المؤشر ينبثق منه نسبتين هما: نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات جارية، أو حسابات توفير وادخار في البنوك، ونسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض، وخطوط ائتمان مصرفي لدى البنوك، مثل: مؤشر الادخار لغرض إنشاء مؤسسة، أو توسيع مشروع تجاري قائم.

الشكل البياني أدناه، يُلخص مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل 2: مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً على المرجع: (إسماعيل، 2019، صفحة 30)

الفرع السابع: الهيئات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهم الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي: (إسماعيل، 2019، صفحة 45)

- **صندوق النقد العربي:** من أهدافه تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تقديم المساعدة المالية والفنية، وهو يشترك في رعاية مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية التي تدعم تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي في البلدان العربية.
- **بنك التنمية الآسيوي:** يُقدم المساعدة الفنية والمالية، لدعم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدانه الأعضاء.

• **اتحاد المصارف العربية:** يتعاون الاتحاد مع البنك الدولي في إعداد مسح عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى التمويل.

• **البنك الإسلامي للتنمية:** أطلق مؤخراً صندوق التحويل الذي يقدم رأس المال الأولي للشركات الابتكارية المبتدئة، ويضطلع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بنشر أفضل الممارسات ذات الصلة بتقديم القروض المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال البنوك والتمويل الجماعي عبر الإنترنت.

• **البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير:** يُقدم المشورة والقروض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مبادرة الشركات التجارية الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفرع الثامن: دور الشمول المالي والتكنولوجيا المالية كقنوات تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلعب الشمول المالي دوراً هاماً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دعمها بقنوات تمويل بديلة، لاسيما أسواق رأس المال والتكنولوجيا المالية، التي قد تُسهم في زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إما من خلال دعم عرض الائتمان المصرفي، أو إتاحة قنوات تمويل جديدة.

أولاً: أسواق رأس المال قنوات تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب أسواق رأس المال دور كبير في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويُمكن أن يكون هذا الدور مباشراً أو بشكل غير مباشر، من خلال المساعدة في إتاحة التمويل عبر جهات الوساطة التي ينطوي عليها إقراض المؤسسات الصغيرة. وتتضمن جهات الوساطة تلك البنوك التي تجمع الأموال في أسواق رأس المال، وقد تتدخل في مختلف المراحل التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل 3: أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: (بلانشيه، 2019، صفحة 22)

من جهة أخرى، هناك جهود مبذولة من الدول العربية، على سبيل المثال لبنان، السودان، العراق، المغرب، الإمارات، وقطر لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من موارد أسواق المال، حيث تتمثل هذه الجهود في تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواءً من خلال المنصات الحالية القائمة، أو من خلال تقييم إمكانية إنشاء منصات تداول الكترونية لإدراج الشركات الناشئة، والصناديق الاستثمارية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة من طرح أسهمها للحصول على سيولة إضافية من أسواق المال.

جدول 3: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال.

الدول	الآليات المتوفرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال
الأردن	تعتبر السلطات في الأردن، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات ملاءة وضمانات مالية محدودة، الأمر الذي يحد من قدرتها على الاقتراض من أسواق المال.
الإمارات	تقوم هيئة الأوراق والسلع حالياً بالتعاون مع الصناديق الحكومية التي تُمول مشاريع الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والناشئة بدراسة فكرة قيام هذه الصناديق بإصدار صكوك أو سندات أو وحدات من محافظ استثمارية، تستثمر في مثل هذه المشاريع وطرحها للجمهور العام على شكل أوراق مالية بالدرهم، ويتم تداولها في منصات خاصة في الأسواق المالية.
البحرين	سوق البحرين الاستثماري، هو سوق أسهم مصمم للمؤسسات النامية التي تبحث عن رأس المال للنمو والتوسع، مثل مشاريع ريادة الأعمال، والشركات العائلية الراسخة.
السعودية	هناك سوق موازي "تمو" بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإدراج فيه.
السودان	يسمح القانون لمؤسسات التمويل الأصغر التسجيل في سوق الأوراق المالية، وفقاً لما هو منصوص عليه في أوامر تأسيسها، ويجري حالياً التنسيق مع سوق الخرطوم للأوراق المالية لدراسة التمويل من خلال السوق المالية.
قطر	يجري دراسة إقامة سوق أوراق مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل بنك قطر للتنمية، بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية.
الكويت	لا تتوفر لدى الكويت آلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أسواق المال.
لبنان	يجري العمل على دراسة عدة خيارات لتفعيل عمل الأسواق المالية، منها إنشاء منصة تداول الكترونية لإدراج المؤسسات الناشئة، والصناديق، وتمكين المؤسسات الناشئة من طرح أسهمها، لتأمين سيولة إضافية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
مصر	توجد بورصة النيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويصل عدد المؤسسات المسجلة فيها إلى 40 مؤسسة.
المغرب	تعمل المملكة المغربية على إنشاء سوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببورصة القيم.
موريتانيا	لا تتوفر آلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أسواق المال.

المصدر: من إعداد الباحثين، استناداً على المصدر: (إسماعيل، 2019، صفحة 23)

ثانياً: التكنولوجيا المالية أداة بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُساهم التكنولوجيا المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شهدت في السنوات الأخيرة إمكانية استخدامها كمصدر بديل للتمويل، ففي الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، شكلت أربعة بنوك 80 % من إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الأزمة المالية العالمية، وتراجع عرض الائتمان المصرفي المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراجعاً حاداً خلال الأزمة. ونتيجة لذلك، ألزمت السلطات البنوك التي رفضت تقديم الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإحالة المؤسسات إلى جهات إقراض بديلة، مما أدى إلى نمو سريع في الإقراض، من أقل من 1 % من القروض الجديدة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2014 إلى أكثر من 3 % بحلول عام 2017. ومن بين أنواع التكنولوجيات المالية المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

■ التمويل الجماعي عبر الإنترنت من خلال شراء حصص الملكية

يتمثل هذا النوع في توفير منصة إلكترونية تتيح للأفراد أو المؤسسات الاستثمارية شراء حصص الملكية التي تُصدرها الشركات، على سبيل المثال منصة التمويل الجماعي (Crow Funding) بالمملكة المتحدة، ومنصة التمويل الجماعي (Eureeca) بالإمارات العربية المتحدة.

■ التمويل الجماعي عبر الإنترنت القائم على التبرعات والمكافآت

هو منصة إلكترونية تتيح للأفراد أو المؤسسات الاستثمارية تقديم أموال مقابل مكافآت غير نقدية، مثل منصة (Kickstarter) بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنصة (Zoomaal) ب لبنان. (الحلو، 2020، صفحة 256).

■ الإقراض بين النظراء من خلال الأسواق

هي منصة إلكترونية الغرض منها جمع مساهمات من المستثمرين لتقديم قروض إلى الأنشطة التجارية، مثل: منصات (Lending Club و Beehive) بالولايات المتحدة الأمريكية. (مصطفى ع، 2018، صفحة 295).

■ التمويل من خلال التجارة الإلكترونية

هي منصة إلكترونية، لا يُمثل الإقراض أحد أنشطتها الأساسية، ولكن تتوفر لديها الكثير من المعلومات حول قاعدة عملائها، والتي قد يمكنها استخدامها في تقديم منتجات ائتمانية، مثل منصة (أمازون) بالولايات المتحدة الأمريكية، منصة (Alipay Financial) بالصين. (بلانشيه، 2019، صفحة 28)

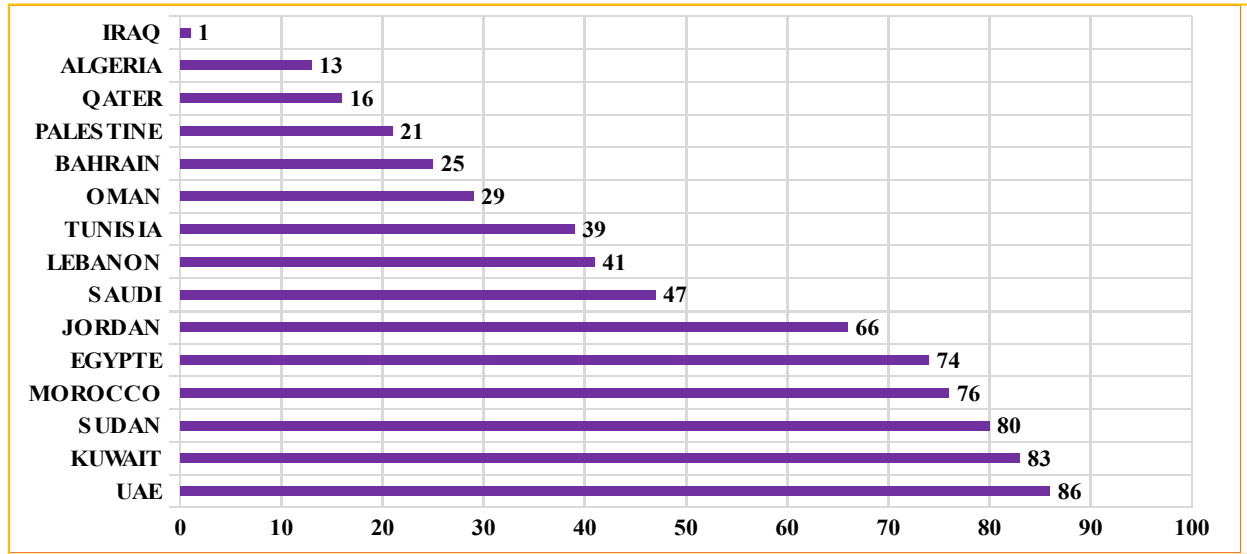
المحور الثاني: مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

لمعرفة ما مدى مساهمة الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، سوف نستعرض في هذا الجزء من الورقة البحثية، أهم مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من الدول العربية.

الفرع الأول: ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

يتراوح عدد المؤسسات المصرفية التي تُقدم قروضاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بين مصرف واحد في العراق إلى 60 مصرفاً في الإمارات العربية المتحدة، بينما تُقدم جميع المصارف التجارية في لبنان قروضاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشكل الموالي يُبين إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية.

الشكل 4: إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية.



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المصدر: (Bank, 2018, p. 10)

من خلال نتائج الشكل البياني أعلاه، يتضح أن الإمارات العربية المتحدة تأتي في المرتبة الأولى في عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعداد 86 مصرف سنة 2017، ثم تليها الكويت بتعداد 83 مصرف، ثم السودان بـ 80 مصرف، في تأتي في المراتب الأخير الدول كل من فلسطين، قطر، الجزائر وأخيراً العراق.

تُمثل تحديات الوصول إلى التمويل واحدة من أهم التحديات التي تُواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا تتوفر لنحو 79 % من هذه

المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرص الوصول للتمويل في ظل فجوة تمويلية تُقدر بما يتراوح بين 210 و240 مليار دولار. (K & .. P., 2017, p. 92)، وفي السياق ذاته، لا تُمثل التسهيلات المصرفية المقدمة إلى القطاع سوى 9 % من إجمالي التسهيلات المصرفية، وهو ما يقل بكثير مقارنة بمتوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ نحو 18 %.

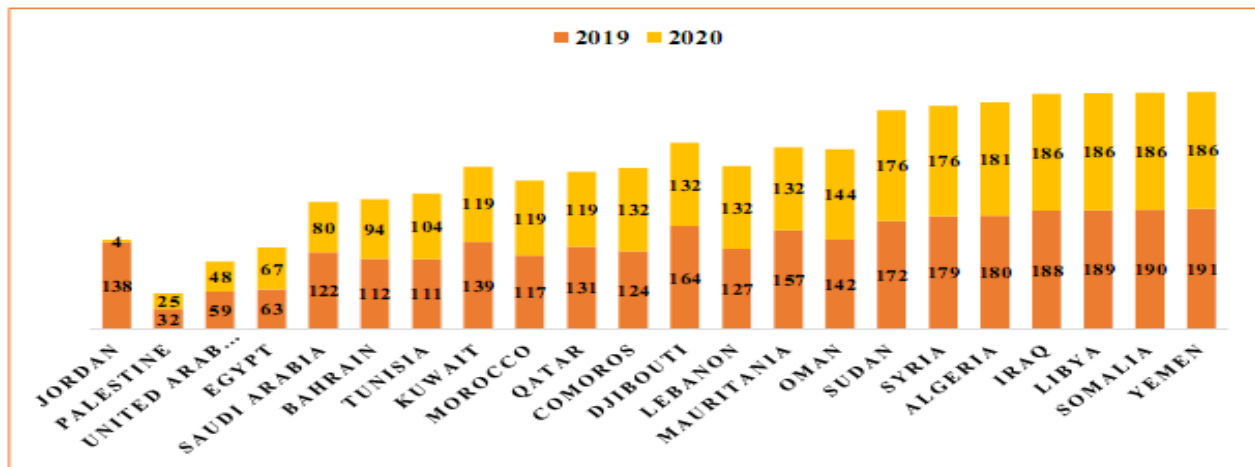
الفرع الثاني: مؤشرات نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في الدول العربية

تتبع مؤشرات التمويل في التدابير والإجراءات التي يتم اتخاذها على مستوى البلدان، لتسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، ومن خلال هذا، سوف نستعرض مختلف المؤشرات التي تُوضح مدى حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل والخدمات المالية في الدول العربية.

الفرع الثالث: النفاذ إلى مؤشر التمويل

يعد مؤشر بيئة الأعمال، الصادر عن البنك الدولي، من أكثر المؤشرات شيوعاً على مستوى العالم لقياس ومقارنة الاقتصاديات المختلفة فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية لأكثر من 190 اقتصاداً حول العالم منذ عام 2003، وهو يشمل جميع الدول العربية تقريباً. البلدان، وتضم مجموعة من المؤشرات الفرعية، بما في ذلك مؤشر وصول الشركات إلى التمويل. حيث يبرز مؤشر الدول العربية صعوبة الحصول على قروض لغالبية الدول العربية. باستثناء الأردن وفلسطين والإمارات ومصر نسبياً. أما الجزائر فهي تحتل المرتبة الأخيرة على مستوى العالم (181 من 190) وحتى في الوطن العربي، وهذا يدل بوضوح على ضعف النظام المصرفي في الجزائر وتأخره وفشله في مواكبة التطورات الاقتصادية وتطوراتها. عدم تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الشكل 5: الحصول على مؤشر الائتمان للدول العربية خلال الفترة (2019-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المصدر: (States, 2019, p. 201)

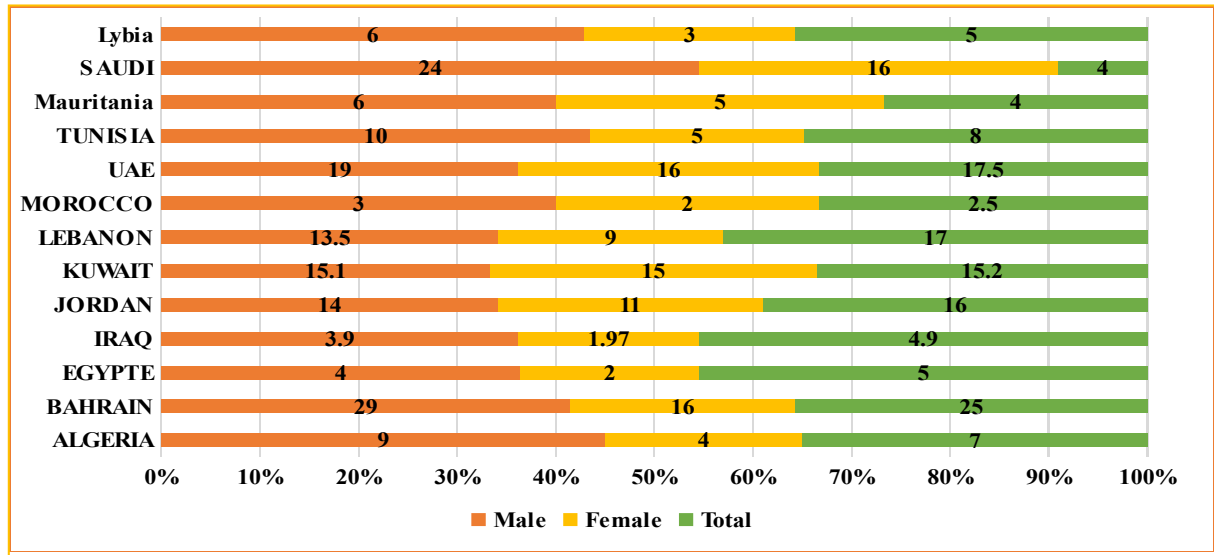
الفرع الرابع: مؤشر الاقتراض لغرض تأسيس مؤسسة صغيرة ومتوسطة

يختص هذا المؤشر بعرض مؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حسابات اقتراض لغرض إنشاء مؤسسة أو توسيع نشاط تجاري قائم، حيث يتم قياس هذا المؤشر من خلال حساب نسبة عدد الأشخاص الذين يقترضون من البنوك التجارية، أو أي مؤسسة مالية أخرى لغرض إنشاء مؤسسة، أو توسيع مؤسسة قائمة إلى إجمالي السكان البالغين.

بلغ عدد الأفراد الذين لديهم حسابات اقتراض في الدول العربية لغرض إقامة مشروع تجاري، أو توسيع مشروع قائم مقارنةً بإجمالي السكان البالغين في الدول العربية حوالي 5,5٪، وهي نفس النسبة المسجلة على مستوى البلدان منخفضة الدخل (5,5٪)، بينما تصل النسبة إلى مستويات أعلى في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل (8٪)، أما بالنسبة للدول المتقدمة، فقد بلغت النسبة 26,6٪، والنسبة العالمية 11,2٪ (States, 2019, p. 200)

وعلى مستوى الدول العربية الفردية، سجلت أعلى نسبة من المؤشر في البحرين 25,2٪، والإمارات 18٪، والمملكة العربية السعودية 15,2٪، والكويت 14,6٪، والجزائر 8,2٪.

الشكل 6: نسبة السكان البالغين الذين لديهم حساب اقتراض لغرض إنشاء مؤسسة، أو توسيع مشروع قائم لإجمالي السكان البالغين في الدول العربية



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المصدر: (States, 2019, p. 200)

ويتضح من الشكل البياني أعلاه، إلى أن نسبة الذكور البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض لغرض إنشاء مؤسسة، أو توسيع مشروع قائم قد بلغت نحو 7,8٪، مقابل 3,1٪، فقط للإناث. يتجه هذا المؤشر في جميع المناطق الجغرافية إلى فئة الذكور على حساب الإناث، ولكن مع ارتفاع معدلات الشمول المالي للمؤسسات

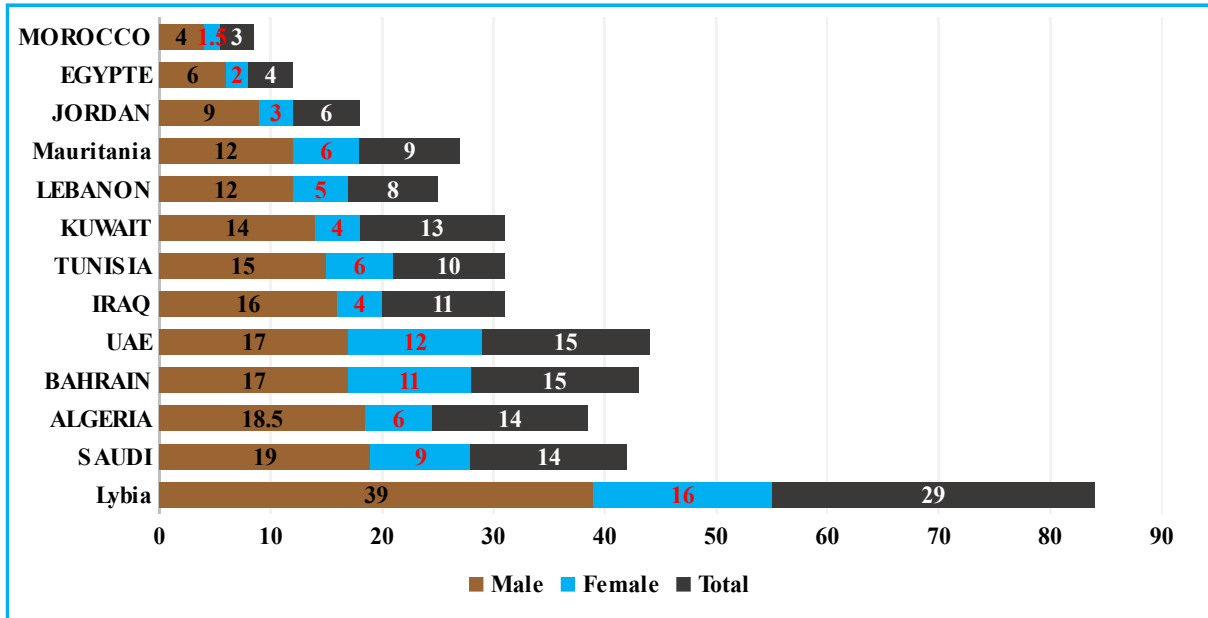
الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالدول العربية، كما هو الحال في الدول المتقدمة، 29% للذكور. مقابل 24,2% للإناث، والبلدان المتوسطة الدخل (الذكور 9,2% مقابل 6,8% للإناث)، والبلدان منخفضة الدخل، 6,2% للذكور مقابل 4,9% للإناث.

الفرع الخامس: مؤشر الادخار لغرض إنشاء مؤسسة، أو توسيع مشروع تجاري قائم

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حسابات إيداع لغرض إنشاء أو تشغيل أو توسيع الأعمال التجارية، حيث يبلغ عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات توفير لغرض بدء أو تشغيل أو توسيع المشاريع في الدول العربية بالنسبة لإجمالي السكان البالغين حوالي 7,4%، وهو أقل من المؤشر المسجل على المستوى العالمي البالغ 14%.

على مستوى الدول العربية الفردية، سجلت أعلى نسبة للبالغين الذين لديهم حسابات إيداع لغرض إنشاء أو تشغيل أو توسيع المشاريع في ليبيا بنسبة 29%، تليها الإمارات والبحرين والسعودية والجزائر بنسبة نسبة مئوية 16,8 و 16,3 و 16,1 و 16% على التوالي.

الشكل 7: النسبة المئوية للسكان البالغين الذين لديهم حساب توفير لغرض إنشاء مؤسسة، أو توسيع مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين في الدول العربية



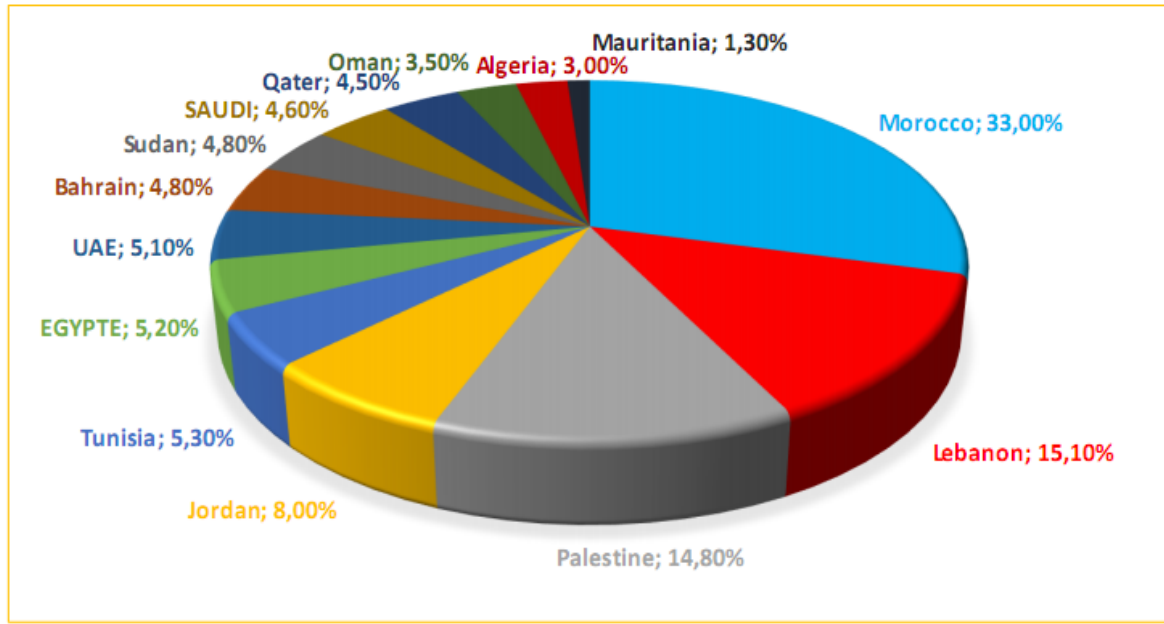
المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المصدر: (States, 2019, p. 201)

الفرع السادس: مؤشر نسبة قروض البنوك

تُشير الإحصاءات المتاحة إلى أن النسبة المئوية للقروض المصرفية الممنوحة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية، تختلف في البلدان التي تتوفر عنها بيانات. وتتراوح هذه

النسبة بين 1,3% من إجمالي القروض المصرفية في موريتانيا و33% من أعلى مستوى للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع والمسجلة في المغرب.

وفي الجزائر، تبقى النسبة من بين الأضعف مقارنةً بباقي الدول العربية، والمتوسط المسجل في الدول النامية، بحيث لا تتجاوز القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 3% من إجمالي القروض الممنوحة. الشكل 8: نسبة الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات في عدد من الدول العربية.



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المصدر: (Bank, 2018, p. 10)

خاتمة

إن ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدخالها تحت مظلة الشمول المالي في المنطقة العربية، أصبح ضرورة ملحة تماشياً والتطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الكلي، باعتبار أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُساعد على خلق الوظائف وتنويع الاقتصاديات، ودعم النمو، ولتيسير دور هذه المؤسسات في تحقيق هذه المنافع، ومواجهة تحدياتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، أصبح لدى صناع القرار في بلدان المنطقة العربية، الاهتمام بالشمول المالي واللجوء إليه من أجل إمكانية الحصول على خدمات مالية للمؤسسات، وبالتالي فتح قنوات تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

استناداً إلى ما سبق، يُمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- يحتل الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقع الصدارة في تحديات التنويع الاقتصادي، وتحقيق النمو وخلق فرص العمل؛

- تخفيف القيود أمام حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، قد يؤدي ببلدان المنطقة العربية إلى تحقيق منافع على مستوى النمو التراكمي طويل الأجل؛
- يُساهم تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية في رفع معدلات توظيف العمالة؛
- تُساهم التكنولوجيا المالية كمصدر بديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية؛
وعلاوةً على ذلك، فإنه يُمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات، ربما تكون مناسبة لتعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية:
- تسهيل النفاذ إلى التمويل اللازم، وإلى الأسواق الداخلية والخارجية، بما يضمن تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خدمات التمويل الأصغر، والخدمات المالية الرقمية؛
- تشجيع التوعية المالية، وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية الرقمية؛
- تنظيم مجال التكنولوجيا المالية؛
- تشجيع اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي، لتسهيل حصولها على الائتمان؛
- توفير نظام متكامل يُدعم ويُحفز القطاع المصرفي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

- Analysis of Factors Affecting Financial Inclusion: Ecosystem view 2017 Journal of Business Research P. K. (2017). & Analysis of Factors Affecting Financial Inclusion: Ecosystem view. Journal of Business Research.
- The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution Washington DC: World Bank
- The Unified Arab Economic Report (2019); Abu Dhabi: Arab Monetary Fund The League of Arab States
- أيمن بوزانة، حمادوش وفاء. (2021). منصات التمويل الجماعي كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: المنافع والتحديات. جيجل، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل.
- أيمن بوزانة، وفاء حمادوش. (2020). شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر. حويلات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 07 (03)، 95-109.

- بللعماء أسماء. (2020). التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة - إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 05 (02)، 1-20.
- صندوق النقد العربي. (2017). بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن والتحديات . أبوظبي: دولة الامارات العربية المتحدة.
- عابدي لامية، معيزة مسعود أمير. (2021). التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية (عرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة إلى نموذج الجزائر). مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة ، 05 (02)، 119-136.
- عمران عبد الحكيم، قريد مصطفى. (2018). منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات، عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 07 (01)، 291 - 308.
- لخديمي عبد الحميد، بن نافلة نصيرة. (2021). دور البنوك الاسلامية في تمويل مشاريع المقاولات الناشئة، البنك الاسلامي للتنمية أنموذجاً. جيجل: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل.
- ملاك سلوى، بوخاري لحلو. (2020). منصات التمويل الجماعي الاسلامي بين النظري والتطبيق مع الإشارة إلى بعض النماذج الناجحة في العالم العربي. مجلة رؤى اقتصادية ، 10 (10)، 257 - 267.
- منصات التمويل الجماعي الاسلامي بين النظري والتطبيق مع الإشارة إلى بعض النماذج الناجحة في العالم العربي 2020مجلة رؤى اقتصادية 267 - 1001257
- نيكولا بلانشيه. (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى. صندوق النقد الدولي.
- هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل. (2019). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. صندوق النقد العربي.